

الصناعة الوطنية بين الماضى والمستقبل

● أثار خطاب الرئيس فى عيد العمال مشاعر المصريين وحنينهم للماضى الآ ان العاطفه شئ والواقع شئ آخر فالمانيا الشرقية – على سبيل المثال- أُعتبرت قبل التسعينات- جوهره صناعة المعسكر الشرقى غير أن صناعتها لم تتمكن من المنافسه والاستمرار بعد فتح الاسواق وتوحيد الالمانيتين ، لماذا ؟ لان نموذج الاقتصاد الصناعى إرتبط فى مطلع القرن العشرين وحتى الثمانينات بهيكل مبنى على الانتاج النمطى الكثيف الآ ان العالم بدأ يشاهد فى العقد الأخير من القرن الماضى تهاوى هذا النموذج ليحل محله نموذج جديد يعتمد على نظم التصنيع المرنة بفضل تطور تكنولوجيا الالكترونيات، وكما قَلّ الاعتماد فى تحقيق القيمة المضافة على الأصول المادية وتزايد على الأصول المعرفية وارتفع العائد على رأس المال البشرى مقارنة بالعائد على باقى عناصر الانتاج ، وهكذا لم تحقق المانيا الشرقية اية مزايا تنافسية نتيجة تقادم التكنولوجيات المستخدمة فى الانتاج ، وصناعة الحديد والصلب مثلاً شيدت قبل الثمانينات على تكنولوجيا الأفران الضخمة غير ان إبتكارات اليابان فى هذا المجال بما سُمى بالأفران الصغيرة mini steel mills ذات الإنتاجية والكفاءة الأعلى قضت على استخدام المعدات القديمة، وصناعة الالومينيوم مثال آخر فهى صناعة كثيفة الاستخدام للطاقة وفى حالة الومينيوم نجع حمادى فى صعيد مصر فان معظم كهرباء السد العالى- وهى طاقة رخيصة ونادرة لكونها من مصدر مائى- تذهب الى مجمع نجع حمادى وكما يستورد خام البوكسيت من الخارج ، وبالتالي فإن تصدير الالومينيوم دون صناعة تحويلية له يعنى بالفعل تصدير طاقة فى وقت تعانى فيه مصر من أزمة وقود! ولا يقتصر الامر على هذه الامثلة حيث توجد قطاعات صناعية طفيلية تعيش على دعم الدولة والمجتمع لها وتتعارض مع مبدأ الكفاءة والانتاجية وذلك نتيجة تقادم تكنولوجيا عمليات الإنتاج، ويحق السؤال وماذا عن العاملين فى هذه القطاعات ؟ ان المبدأ الاساسى لإحداث تقدم صناعى هو حماية العاملين وليس حماية الوظائف فى تقنيات إندثرت جدواها الفنية والاقتصادية ، فحماية العاملين تتأتى من خلال إعادة تدريبهم للوظائف الجديدة وتقديم لهم الدعم الكامل فى الخدمات الصحية والتعليمية أثناء فترة التحول ، وهناك ايضاً عدة إعتبرات عند تقييم هيكل الصناعة المصرية وعلاقته بتوازن الاقتصاد الكلى فالخامات والمدخلات الوسيطة المستوردة تصل فى المتوسط الى 55% من رأس المال العامل بينما تُشكّل المعدات

الرأسمالية والآلات المستوردة 72% فى المتوسط من الاستثمار الصناعى مما يعنى ان مدفوعات الصناعة المصرية بالعملة الاجنبية تصل الى 60% تقريباً من تكلفة الانتاج سنوياً وذلك يفسر العجز فى الميزان التجارى والضغط على سعر صرف العملة الوطنية كلما زاد إنتاجنا على وتيرة الهيكل الحالى!

- ان عصر الثورة الصناعية الثالثة يتطلب رصد الإتجاهات والعوامل التى ستحدد مسار الصناعة المصرية وبلورة إستراتيجية لمستقبل الصناعة وهيكل الواردات والصادرات المرتبط بها فى ظل الطابع الديناميكي لحركة التجارة الدولية، ولن تتمكن الصناعة من تحقيق نمواً متواصلاً دون الاندماج فى الشبكة العالمية للتصنيع فلا توجد حالياً سلعة تامة الصنع يمكن ان يطلق عليها منتج وطنى خالص ، وبالتالى فالأجدر بشركة النصر للسيارات مثلاً ان تبدأ بالتخصص فى بعض الصناعات المغذية للسيارات وان يكون لها حصة عالمية فى أسواقها بدلاً من التفكير فى إنتاج سيارة بحق إمتياز من شركات السيارات الدولية الكبرى تستهدف السوق المحلى ، ولن تملو تنافسية المنشآت الصناعية دون توافر عوامل تلعب الدولة دوراً فى تحديد مستوياتها مثل مستوى القوى البشرية المدربة والمنضبطة والبنية التكنولوجية والخدمات المساندة وكما ان دور الدولة مهم فى كيفية التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات وتأثير تشريعات هذه التكتلات واستراتيجيات تلك الشركات على منظومة الانتاج المصرى.

شريف دلاور